الأمم المتحدة

A/ES-10/545–S/2012/90

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطرا للكتابة إليكم لتوجيه انتباهكم إلى الحالة الحرجة التي تعانيها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جراء مواصلة إسرائيل عدوانها وسياساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه. فقد استمرت الحالة في التدهور وتفاقمت حدة التوترات إلى حد بعيد مع مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، لا سيما من خلال تماديها بصلف في حملتها الاستعمارية لبناء المستوطنات غير القانونية متحديةً بذلك القوانين ومبادئ عملية السلام ومقاصدها والمطالب العالمية المنادية بالوقف التام لتلك الممارسة غير القانونية والهدامة.

فلم يتوقف ولو ليوم واحد توسيع المستوطنات القائمة، وإنشاء المستوطنات الجديدة، وبناء الجدار، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وإنشاء الطرق المخصصة للإسرائيليين دون سواهم، وإقامة المئات من نقاط التفتيش وحواجز الطريق، وتشريد الفلسطينيين، والسماح للمستوطنين بارتكاب أعمال عدوانية مشينة ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية. وقد استمرت، حسب ما عاودت هيئات ومنظمات دولية عديدة تأكيده في الآونة الأخيرة، الأنشطةُ الاستيطانية غير القانونية التي تضطلع بها إسرائيل، ولا سيما عمليات

230212 170212 12-23487 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هدم المنازل، بل وزادت كثافتها حتى فاقت كل ما سبق للسلطة القائمة بالاحتلال تنفيذه في الأعوام الماضية من أعمال غير قانونية مشابهة. وهو ما يؤكد من جديد أن إسرائيل تبذل محاولات محمومة لفرض أكبر عدد ممكن من الوقائع غير القانونية في الميدان لكي تغير بما يخدم مصالحها التكوينَ الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ومركزها، ولا سيما في القدس الشرقية وما حولها وفي منطقة غور الأردن بأكملها.

ولا بد أن نسترعي الانتباه إلى التقرير الصادر أخيرا عن راكيل رولنيك، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالحق في السكن اللائق، وتناولت فيه هذا الأمر تناولا مباشرا فكشفت النقاب عن أن ''السلطات الإسرائيلية تشجع نموذجا للتنمية العمرانية يستبعد الأقليات ويميز ضدها ويؤدي إلى تشريدها، مما يؤثر بوجه خاص على المجتمعات المحلية الفلسطينية''. وأكدت المقررة الخاصة أيضا أن المجتمعات البدوية في ''المنطقة جيم'' من الضفة الغربية والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية هي ''المسرح الجديد لعمليات سلب السكان التقليديين ممتلكاتهم ولتنفيذ استراتيجية قوامها التهويد والسيطرة على الأرض''.

إننا نكرر من جديد أن هذه الأعمال غير القانونية تؤدي إلى تفتيت الأرض الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني وتنتقص بشكل خطير من إمكانية تنفيذ حل الدولتين، وألا محيص عن أن يستمر المجتمع الدولي في إدانتها وأن يتمسك برفض أي تغييرات تحدث. ويجب ألا يُسمح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية بالقوة، ولا بد أن تساءل عن التزاماتها القانونية وأن توقف كل الأعمال غير القانونية التي تقوم بها في الأرض التي احتلتها احتلالا غير مشروع عن طريق الحرب منذ عام ١٩٦٧. ويتحتم على المجتمع الدولي ألا يتزحزح عن هذا المطلب مع مواصلته بذل الجهود لإحياء مفاوضات السلام بسبل منها إيجاد بيئة مواتية لإجراء مفاوضات تتسم بالمصداقية وحسن النية وتُحترم في إطارها أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية. أما البديل وهو السماح لإسرائيل بمواصلة مخططاتها غير القانونية التي تقوض بشكل يومي حل الدولتين، مما يزيد من عمق النزاع ويزعزع استقرار المنطقة، ويسبب أشد المعاناة للشعب الفلسطيني، فهو بديل غير مقبول لا يمكن احتماله.

وأود، في هذا الصدد، أن أوجه انتباهكم إلى الأعمال غير القانونية التالية التي نفذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأن أكرر مناشدة الشعب الفلسطيني وقيادته المجتمعَ الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن ينهض بالتزاماته ومسؤولياته القانونية وأن يتصرف فورا لوضع حد لهذه الحالة الخطيرة وغير القانونية وإنقاذ ما تبقى من التطلعات إلى التوصل لتسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة تحقق، ضمن

أمور أخرى، تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير وفي الحرية في دولته الفلسطينية المستقلة والديمقراطية والمتاخمة الأراضي التي تتوافر لها السيادة ومقومات البقاء وتكون القدس الشرقية عاصمتها، وذلك على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية:

- في ١١ كانون الثاني/يناير، بدأت السلطة القائمة بالاحتلال في إنشاء ما سمي منتزها وطنيا على أراض مملوكة لقريتي العيسوية والطور الفلسطينيتين المتاخمتين لمدينة القدس الشرقية، مما ألحق مزيدا من الضرر بقدرة سكان القريتين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية وأسباب رزقهم إلى جانب قدراتهم الإنمائية.

- في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وردت تقارير عن بدء إسرائيل في توسيع مستوطنة ''كارمل'' غير القانونية على ١٠ دونمات من الأراضي الفلسطينية المصادَرة والمملوكة لأسرة تقطن قرية أم الخير الواقعة إلى الجنوب من الخليل.

- كُشف الستار في ٣٠ كانون الثاني/يناير عن اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قرارا جديدا بمنح الحوافز المالية لتشجيع المزيد من الإسرائيليين على الانتقال إلى المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية مع إدراج ما نسبته ٧٠ في المائة تقريبا من تلك المستوطنات فيما سمي مناطق ذات أولوية وطنية للحصول على منح التنمية والإسكان الحكومية. وليست هذه المرة الأولى التي تلجأ فيها السلطة القائمة بالاحتلال للحيلة لتقديم مثل هذا ''التشريع'' الذي يهدف إلى تقوية شبكة مستوطناتها غير القانونية وتعزيز ضمها للأرض الفلسطينية التي بنيت عليها تلك المستوطنات بحكم الواقع.

- في ٥ شباط/فبراير، اقتلعت قوات الاحتلال الإسرائيلية أشجار زيتون في قرية كفر قدوم شرقي قلقيلية، وبدأت أعمال حفر لتوسيع مستوطنة ''كدوميم'' غير القانونية الواقعة على مقربة منها.

- تبين هذا الأسبوع أن ما ادعته إسرائيل فيما يتعلق بإزالة ما يطلق عليه البؤر الاستيطانية ليس إلا ادعاءات عبثية حيث وردت تقارير تفيد بأن المستوطنين من بؤرة ''ميغرون'' الاستيطانية غير القانونية أبرموا صفقة مع الحكومة لنقلهم إلى منطقة أخرى في عمق الضفة الغربية.

- كُشف النقاب أمس الموافق ١٤ شباط/فبراير عن منح الحكومة الإسرائيلية جماعةً يهودية متطرفة من مناصري الاستيطان إذنا ببناء ''مركز أثري'' في وسط

حي سلوان الواقع في القدس الشرقية المحتلة، مما يزيد من احتدام التوتر في تلك المنطقة الحساسة.

- وفي هذا الصدد، يجب التشديد على أن القدس الشرقية المحتلة لا تزال تعاني على نطاق واسع من تطرف السلطة القائمة بالاحتلال ومستوطنيها واستفزازاتهم، وكذلك من التهديد والتحريض المستمر من جانب مسؤولي الحكومة الإسرائيلية اليمينيين الذين ما برحوا يصرحون ببيانات وادعاءات استفزازية رعناء بشأن الأماكن المقدسة في المدينة المحتلة، ولا سيما فيما يتعلق بالحرم الشريف في المدينة القديمة.

أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون:

- يواصل المستوطنون غير القانونيين المتطرفون ارتكاب أعمال العنف والترويع والأعمال الوحشية في حق الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، فيعيثون فسادا ويخرجون على القانون على مرأى من قوات الاحتلال الإسرائيلية وبحماية منها. ويشمل ذلك جرائم عدة منها ما يلي:

- في ١١ كانون الثاني/يناير، قام مستوطنون بتخريب مسجد آخر في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث هاجموا مسجدا في قرية سلفيت. وتكرر أيضا قيام مستوطنين بإحراق مركبات مملوكة لفلسطينيين في إطار ما أسموه أعمال ردّ الثمن أو الأعمال الانتقامية.

- في ٣٠ كانون الثاني/يناير، استولى مستوطن على أراض فلسطينية في قرية نزلة زيد الواقعة قرب جنين بأن أحاطها بسور. وصودر ما لا يقل عن ١٢٠ دونما من أراضي القرية، وهي مساحة اقتطعها جدار الضم الإسرائيلي.

- في ١ شباط/فبراير، ألقى مستوطنون بالحجارة على فلسطينيين في سيارة تمر قرب مستوطنة واقعة إلى الجنوب من نابلس، مما أدى إلى إصابة امرأة في الستين من عمرها بجرح في رأسها تلقت على إثره العلاج في مستشفى.

- في ٣ شباط/فبراير، تعرض راع فلسطيني في العشرين من عمره، اسمه مهدي ضراغمة، للضرب على يد مستوطنين إسرائيليين هاجموه في شمالي غور الأردن حيث كان يرعى غنمه وأصابوه بجراح.

- في ٥ شباط/فبراير، قام مستوطنون مسلحون يركبون دراجات نارية بمداهمة قرية النبي صالح بعد منتصف الليل في محاولة لترويع السكان وتخريب الممتلكات إلا أن أسراً خرجت مدافعةً عن قريتها نجحت في صدِّهم.

- في ٧ شباط/فبراير، قام مستوطنون إسرائيليون بتخريب مدرسة في حي بيت صفافا الواقع في القدس الشرقية، حيث كتبوا بالدهان الرشاش على جدران المدرسة شعاراتٍ عنصرية تحرض على العنف منها ''الموت للعرب''، كما كتبوا أيضا ''الموت للمسيحيين'' على جدران دير للأرثوذكس اليونانيين في المدينة يرجع إلى القرن الحادي عشر.

- في ٦ و ٧ شباط/فبراير، اقتلع مستوطنون أشجارا في قرية قريوط وأكثر من ٢٥ من أشجار الزيتون المزروعة حديثا في بيت أمر.

- وبدعم من وحدة كبيرة من قوات الاحتلال، اقتحم مستوطنون إسرائيليون اليوم قرية ترمسعيا، شمالي رام الله، وهاجموا المدنيين واقتلعوا أشجار الزيتون.

هدم المنازل ومصادرة الممتلكات:

- حسب ما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شهد عام ٢٠١١ زيادة هائلة في عمليات الهدم الإسرائيلية للمنازل الفلسطينية مما أدى إلى التشريد القسري لما يقرب من ١ ١٠٠ شخص، كثيرون منهم من السكان الفلسطينيين للقدس الشرقية وأبناء المجتمعات البدوية الفلسطينية ونصفهم من الأطفال. وأسفر ذلك أيضا عن الإضرار بسبل كسب الرزق لآلاف آخرين. وقيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتشريد السكان المدنيين الفلسطينيين قسرا يعد انتهاكا صارخا آخر لواجباتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة الملزِمة لها.

- في ٢٥ كانون الثاني/يناير، سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٧ أمرا بهدم المنازل في قرية العقبة الفلسطينية أعلنت بموجبها اعتزام السلطة القائمة بالاحتلال تدمير المنازل وحظائر الماشية وغير ذلك من الهياكل الأساسية في القرية.

- في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أغارت قوات الاحتلال الإسرائيلية على حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة وأغلقت جمعية سلوان الخيرية، ودار حضانة، ونادي سلوان الإسلامي. وتعيد هذه الأعمال إلى الأذهان استمرار إغلاق إسرائيل لمؤسسات فلسطينية رسمية في القدس الشرقية بالقوة في محاولة منها لمحو الوجود الفلسطيني في المدينة وإضعاف المجتمع الفلسطيني بها.

- في ٣٠ كانون الثاني/يناير، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتخريب مقطورة سكنية في حي بيت حنينا في القدس الشرقية مما أدى إلى فقدان ١٣ فلسطينيا لمحل إقامتهم.

- في ١ شباط/فبراير، أعلمت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدة مزارعين فلسطينيين في قرية نحالين جنوبي بيت لحم بخطط لمصادرة ٤٣٠ دونما من أراضيهم.

- في ١ شباط/فبراير أيضا، سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر بالهدم لعدة أسر تقطن منطقتي أيوب والبستان من حي سلوان بدعوى ''البناء دون تصريح''.

- في ٧ شباط/فبراير، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر بالطرد في حق مزارعين فلسطينيين في قرية بيت أولا قرب الخليل مطالبةً إياهم بإخلاء ١٠ ٠٠٠ متر مربع من أراضيهم.

- ومنذ يومين اثنين فقط، أي في ١٣ شباط/فبراير، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم ٢٢ مبنى في قرية خربة الرهوة قرب الخليل مما أدى إلى تشريد ١٢٠ مدنيا فلسطينيا. وداهمت القريةَ عشرون مركبة حربية إسرائيلية تصحبها جرافات دمرت ١٦ مأوى للأسر و ٦ حظائر للحيوانات وبئراً كانت مصدر المياه الوحيد في القرية.

الغارات العسكرية وقتل المدنيين وإصابتهم بجراح:

- تتواصل الغارات العسكرية الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، فتؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين وتدمير الممتلكات وتنشر الذعر والصدمات النفسية بين السكان.

- في ٣ شباط/فبراير، شنت السلطة القائمة بالاحتلال عدة هجمات جوية نُفذت بطائرات حربية واستهدفت مناطق في قطاع غزة، مما ألحق إصابات خطيرة بشاب وطفل من سكان بيت لاهيا في الشمال.

- في ١٢ شباط/فبراير، ضربت الطائرات الحربية الإسرائيلية غزة مرة أخرى، مما أسفر عن مقتل رجل في التاسعة والستين من العمر يدعى عبد الكريم الزيتونة وإصابة ثلاثة آخرين وتدمير مزرعة للحيوانات. والاعتداءات الإسرائيلية العسكرية المنفذة ضد قطاع غزة بالطائرات والسفن الحربية لا تزال تروع السكان الفلسطينيين في القطاع في وقت تستمر فيه أيضا معاناتهم الشديدة من سياسة العقاب الجماعي التي تتبعها إسرائيل بمواصلتها فرض حصار غير قانوني عليهم في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. ولا يزال هذا الحصار يخلف أثرا مدمرا على الحالة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية في قطاع غزة المحتل.

- تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا استعمال القوة والعنف المفرطين ضد المتظاهرين السلميين، بمن فيهم الناشطون الفلسطينيون والإسرائيليون والدوليون

الذين يتظاهرون احتجاجا على السياسات الاستعمارية غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال. وقد أسفرت تلك الاعتداءات الإسرائيلية، مع الأسف، عن إصابة مواطنة فرنسية بجراح بعد إصابتها بقنبلة غاز خلال مظاهرة في قرية النبي صالح أصيب فيها ١٢ شخصا آخرين أثناء احتجاجهم على استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي في القرية.

حالات الاعتقال والاحتجاز وأحوال السجناء السياسيين الفلسطينيين:

- تتوالى الاعتقالات التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلية يوميا. وتواصل تلك القوات مداهمتها العنيفة للمنازل والقرى والبلدات والمدن الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية من أجل اعتقال واحتجاز المدنيين الفلسطينيين، وقد ألقي القبض أمس على ما لا يقل عن ١٢ مدنيا فلسطينيا. بل إن الاعتقالات الأخيرة شملت إعادة القبض على فلسطينيين سبق الإفراج عنهم في عمليات تبادل السجناء بين الجانبين.

- ولا بد أن نسترعي انتباهكم إلى محنة الفلسطيني خضر عدنان البالغ من العمر ٣٣ عاما الذي انتزع من بيته في قرية عرابة قرب جنين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ولا تزال إسرائيل تحتجزه احتجازا تعسفيا. لقد مر الآن ٥٩ يوما منذ بدأ إضرابه عن الطعام احتجاجا على سياسة الاحتجاز التعسفي التي تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال، وإساءتها معاملة الآلاف من السجناء والمحتجزين الفلسطينيين يستمر حبسهم وإيذائهم في سجونها. إن صحة خضر عدنان في تدهور شديد بينما تواصل السلطة القائمة بالاحتلال احتجازها إياه دون أي اتهام.

- إننا نلتمس مجددا اهتمام المجتمع الدولي ونناشده اتخاذ إجراء عاجل بشأن الممارسة الإسرائيلية غير القانونية المتمثلة في حبس واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسؤولون الرسميون المنتخبون. إن أحوال هؤلاء السجناء، وأغلبهم يلقى معاملة لاإنسانية ووحشية من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، لا بد أن يدرسها متخصصون دوليون في رصد الشؤون الإنسانية. كما أن مركزهم القانوني ومحبسهم المستمر لا بد أن يتناولهما المجتمع الدولي وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي.

وختاما، تأتي هذه الرسالة إلحاقا برسائلنا الـ ٤١٦ السابقة التي تناولت الأزمة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. إن تلك الرسائل المؤرخ أولها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) وآخرها في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (A/ES-10/544-S/2012/11) تشكل سجلا أساسيا للجرائم

التي تقترفها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وكل جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني تحتم مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عنها وتستوجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا التفضل بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي تعقدها الجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير والمراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة